

تحويل الأموال

من خلال الإيداعات أو التحويلات المالية، يرسل العمال المقيمون في بلد أجنبي جزءًا من دخلهم لدعم أسرهم في بلدهم الأصلي. وللقيام بذلك، من الضروري أن تكون المبالغ المالية مكتسبة بشكل قانوني وأن تكون مكاسب مُعلنة بشكل شرعي.

تطبيقًا لقانون نقل وتداول السلع والأشخاص داخل الاتحاد الأوروبي، يمكن للمواطنين الأوروبيين تحويل أموالهم بحرية، وقد اتخذت السلطات المالية في العديد من الدول تدابير صارمة بشكل متزايد لمكافحة التحويل غير المشروع للأموال الناتجة عن أنشطة غير قانونية كغسل الأموال أو التهرب الضريبي.

في إيطاليا، تنص التشريعات على إمكانية إجراء تحويلات مالية عن طريق تحويل الأموال النقدية ماديا من بلد إلى آخر، أو تحويلها إلكترونيا أو إرسالها عن طريق شركات أو وسطاء متخصصين في تحويل الأموال.

1. التحويل النقدي

يتم تنظيم تحويل الأموال النقدية عبر الحدود في إيطاليا بموجب المرسوم التشريعي رقم 2008/195 وتعديلاته اللاحقة، المعروف أيضًا باسم "مرور الأموال عبر الحدود"، والذي بموجبه فإن نقل الأموال النقدية للخارج لمبلغ يساوي أو يزيد عن **10.000,00 يورو** يخضع لتقديم إقرار إلى مصلحة الجمارك: يجب أن تحتوي الوثيقة، التي يمكن تقديمها إلكترونياً أو تسليمها باليد إلى مكاتب الجمارك الحدودية وقت عبور الحدود، على البيانات الشخصية للمحول و المستلم، وأصل الأموال المحولة والغرض من استخدام الأموال.

فيما يلي الروابط إلى موقع مصلحة الجمارك حيث يمكنك تنزيل الإقرار المتوفر باللغتين الإيطالية والإنجليزية:

<https://www.adm.gov.it/portale/dogane/operatore/modulistica/trasferimento-di-denaro-contante>

<https://www.adm.gov.it/portale/documents/20182/909007/Modello+di+dichiarazione++denaro+al+seguito.pdf>

<https://www.adm.gov.it/portale/documents/20182/6356158/Cash-declaration-20221122.pdf>

قد يخضع أي شخص يقوم بتحويل مبالغ نقدية لمزيد من الضوابط، لذا يُنصح بإحضار نسخة من الإقرار مصحوبة برقم التسجيل المخصص بواسطة الخدمة الإلكترونية، أو في حالة تسليم الإقرار باليد، بملصق إلغاء من قبل المكاتب الجمركية.

في حالة وجود معلومات غير صحيحة أو غير كاملة أو في حالة عدم إكمال الإقرار، يجوز لمصلحة الجمارك أو مباحث الأموال المضي قدمًا بمصادرة ما يصل إلى 30% من المبلغ وتطبيق عقوبات بنسبة 10% إلى 30% من الإجمالي للمبالغ التي تصل إلى 10 آلاف يورو. بالنسبة للمبالغ الأعلى، يمكن للسلطات مصادرة ما يصل إلى 50% من المبلغ الزائد وتطبيق عقوبات تتراوح بين 30% إلى 50% من الإجمالي.

من الممكن أيضًا تحويل الأموال النقدية من خلال مكتب البريد الإيطالي: في هذه الحالة، سيقوم مكتب البريد بإصدار إيصال الاستلام لمقدم الإقرار وإرسال النموذج إلكترونيًا إلى مصلحة الجمارك. لا ينطبق هذا الإجراء على الحوالات البريدية أو الكمبيالات أو الشيكات البريدية أو المصرفية أو الشيكات الصادرة عن البنوك أو البريد الإيطالي، بشرط أن تحتوي على اسم المستفيد وبند عدم قابلية التحويل.

2. التحويل عن طريق البنك

الطريقة العملية والأكثر أمانًا لتحويل الأموال إلى الخارج هي من خلال القناة الإلكترونية التي يوفرها النظام المصرفي. يتيح ذلك للعملاء إجراء تحويلات من حساب مصرفي إلى آخر دون الحاجة إلى التعامل النقدي فعليًا ودون الحاجة إلى إخطار السلطات.

وذلك لأن التحويلات الإلكترونية تجعل المعاملات قابلة للتتبع على الفور، مما يسهم في مراقبة التدفقات المالية. في الواقع، يتم تقديم المعلومات المتعلقة بهذه التحويلات سنويًا من قبل المؤسسات المصرفية إلى مصلحة الضرائب أيضًا بهدف مكافحة العمليات غير القانونية والتهرب الضريبي.

يعتمد اختيار أفضل طريقة لتحويل الأموال إلى الخارج عبر البنك على الفعالية والتكاليف المتكبدة. بالتفصيل، الأدوات الرئيسية المتاحة هي:

- بطاقة الائتمان: تسمح بالشراء عبر الإنترنت وفي المتاجر، وسحب النقود من أجهزة الصراف الآلي والدفع عن طريق الخصم الدوري. يتم دفع المبالغ التي تم إنفاقها مقدمًا من قبل البنك المصدر (وبالتالي يتم إعطاؤها بالائتمان) ثم يتم خصمها من حساب العميل في وقت لاحق.
- بطاقة الخصم: تسمح بالشراء من المحلات التجارية المشاركة في دائرة الدفع الموضحة على البطاقة نفسها، وسحب النقود من أجهزة الصراف الآلي والدفع. يتم خصم المبالغ التي تم إنفاقها على الفور من الحساب البنكي للعميل.
- التحويل البنكي: يمثل الخيار الأرخص في حد ذاته، حتى لو كان يتطلب أوقات معالجة أطول. يشترط أن أي شخص يريد تحويل الأموال يجب أن يكون لديه حساب جاري (لمعرفة كيفية فتح حساب مصرفي، راجع القسم المخصص).

يمكن لمؤسسة الائتمان الفردية تطبيق عمولة على تحويلات الأموال إلى دول خارج الاتحاد الأوروبي في حين أن التشريعات السارية لا تسمح بأي رسوم إضافية على تحويلات الأموال التي تتم بين بلدين عضوين في الاتحاد الأوروبي.

3. تحويل الأموال باستخدام نظام Money Transfer

في السنوات الأخيرة، أصبح استخدام الوسطاء المتخصصين في تحويل الأموال (MTO) متكررًا بشكل متزايد، حيث يعتبرون قنوات رسمية آمنة وشفافة لإرسال الأموال إلى الخارج. في بلدنا، يتم تسجيل شركات تحويل الأموال في سجل خاص مُعترف به من قبل بنك إيطاليا المركزي (<https://www.bancaditalia.it/compiti/vigilanza/albi-elenchi/index.html>): من خلال الرجوع إلى هذه القائمة، يمكن التحقق مما إذا كان المُشغل الذي تم اللجوء إليه لديه بالفعل ترخيص التشغيل.

يتطلب إجراء تحويل المبلغ، الذي بمقتضى القانون، لا يمكن أن يتجاوز 1.000,00 يورو لكل عملية التحقق من هوية المُرسِل عن طريق تقديم وثيقة الهوية (بالنسبة للتحويلات عبر الإنترنت، يلزم التسجيل على الموقع من خلال تقديم صورة أو مسح ضوئي للمستند)، وتحديد هوية المستلم (يجب أن يتوافق الاسم واللقب المُشار إليه من قِبَل المُرسِل مع ما هو مذكور في وثيقة الهوية التي سيقدمها المستفيد في وقت التحصيل)، وتحديد طرق التحصيل (الانتماء على الحساب الجاري لدى البنك أو نقدًا) والدفع (نقدًا أو بالتحويل على بطاقة الائتمان). في نهاية العملية، يوفر مكتب تحويل الأموال رمزًا تعريفياً للمعاملة، والذي يرسله المُحول إلى المستفيد للسماح له بتحصيل الأموال المحولة والمُستخدم أيضًا لتتبع مسار تحويل الأموال عبر موقع تحويل الأموال على الويب والتحقق من إتمام عملية السحب.

من الواضح أن تحويل الأموال ليس خاليًا من التكاليف، لذلك عند اختيار وسيط، من الهام تقييم الظروف الاقتصادية المطبقة، مع إيلاء اهتمام خاص للعمولات والفارق في أسعار الصرف. يمكن أن تكون عمولات الوساطة بمبلغ ثابت محدد لنطاقات من المبالغ المحددة سلفًا ويمكن أن يتم حسابها كنسبة مئوية من المبلغ المُحول كما يمكن أن تختلف بناءً على بلد الوجهة والأوقات المطلوبة للتحويل. بشكل عام، يتم دفعها في وقت الإرسال ولكن يمكن للوسطاء أيضًا فرض عمولة أخرى على المستفيد في وقت التحصيل. وفي المتوسط، تبلغ النسبة المئوية التي تطلبها شركات تحويل الأموال حوالي 7%. الفارق هو التكلفة الضمنية للعملية المرتبطة بسعر الصرف بين عملة بلد المُحول وعملة بلد الوجهة الذي يتم تحويل الأموال إليه وعملة بلد التحصيل) الذي تستخدمه شركة تحويل الأموال. يمكن أن يكون حساب الفارق معقدًا؛ ومع ذلك، يمكن الاطلاع على سعر صرف اليورو/العملة الأجنبية الرسمي على الرابط التالي:

[/https://www.bancaditalia.it/compiti/operazioni-cambi/cambi](https://www.bancaditalia.it/compiti/operazioni-cambi/cambi)

بالإضافة إلى العمولات والفارق، قد يتم تطبيق تكاليف إضافية أخرى من قبل الوسيط، لذلك من الهام قراءة الشروط التعاقدية بعناية. وكقاعدة عامة، ينبغي أن تكون جميع الوثائق متاحة باللغتين الإيطالية والإنجليزية.

سوء الخدمة والتقصير: ما العمل؟

في حالة سوء الخدمة/التقصير في إدارة تحويل الأموال من قِبَل البنك أو مكتب تحويل الأموال بدلاً من مكتب البريد، يمكن للمستهلك حماية حقوقه من خلال اللجوء إلى المُحكِّم المصرفي والمالي، "أداة" بديلة لتسوية المنازعات خارج نطاق القضاء – وبالتالي خارج المحاكم – بين العملاء والوسطاء الماليين (البنوك، الشركات

المالية، نظام الادخار البريدي (BancoPosta)، المؤسس في نهاية عام 2009 لتعزيز العلاقات بين النظام المالي والمستهلكين. وهو عبارة عن هيئة مستقلة ومحيدة تضمن سرعة الإنجاز وأقل التكاليف. يبتئ المحكم المصرفي والمالي "ABF"، ولو بآثار غير ملزمة، في المنازعات المتعلقة بالعمليات والخدمات المصرفية والمالية التي لا تتجاوز قيمتها 100 ألف يورو. لا يمكن للمستهلك تقديم شكوى إلى ABF إلا بعد محاولة حل النزاع عن طريق إرسال شكوى مكتوبة إلى الوسيط وتقديم الدعوى - بشكل مستقل أو من خلال جمعية المستهلكين - من خلال ملء النموذج المخصص، المتاح عبر الإنترنت وفي جميع فروع بنك إيطاليا. يلزم في النموذج الإبلاغ عن بيانات العميل والوسيط وكذلك موضوع النزاع - مع وصف الملابسات - وشرح الطلبات للمحكم مع الأسباب المتعلقة بها. وبالنظر إلى أنه في الدعوى من الممكن الاعتراض على السلوك المشار إليه بالفعل في الشكوى، فمن الهام للغاية إيلاء أقصى قدر من الاهتمام لكتابة الشكوى نفسها. إذا لم يُعتبر قرار ABF مُرضياً، يجوز للطرفين أو المستهلك أو الوسيط أو كليهما اللجوء إلى القاضي العادي.